المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان

من نحن وماذا نفعل؟

أبريل 2017

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان

في معظم فترة الخمسة عقود الماضية، ومنذ بدء تواجدها في لبنان، كانت عمليات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين داخل لبنان متواضعة نسبياً، إذ تركزت على مساعدة بضعة آلاف من اللاجئين وطالبي اللجوء الوافدين سنوياً من مناطق أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا. ففي الماضي القريب في عام 2010، كان تركيز مكتب المفوضية في لبنان ينصبّ بشكل رئيسي على تلبية احتياجات نحو 10,000 لاجئ، معظمهم من العراقيين.

ومع اندلاع الأزمة في سوريا في مطلع عام 2011، اضطر عشرات الآلاف - وبعد ذلك مئات الآلاف – من اللاجئين إلى الفرار عبر الحدود والقدوم إلى لبنان. وقد أدّت الحرب المستمرة في سوريا، التي أسفرت عن 6.3 مليون نازح داخلياً و5 ملايين لاجئ في المنطقة المحيطة وخارجها، إلى تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى أكبر منطقة مصدّرة ومضيفة للنزوح القسري في العالم. هنالك حالياً أكثر من مليون لاجئ سوري في لبنان، ما يعني أنه يأوي أعلى نسبة من اللاجئين في العالم مقارنة بعدد سكانه، الأمر الذي يشكّل ضغطا هائلا على البلد وشعبه. وقد أصبح لبنان اليوم مركزا لأكبر عملية قطرية للمفوضية، مع وجود خمسة مكاتب لها موزّعة في أنحاء البلاد.

التحديات اليوم هائلة. ولبنان لا يمتلك الإطار التشريعي أو الإداري الملائم لتلبية احتياجات هذا الكمّ الهائل من اللاجئين. في الواقع، إن اللاجئين الذين يدخلون البلاد من دون تصريح أو إذن مسبق أو الذين يبقون داخله بعد انتهاء صلاحية إقامتهم يعتبرون غير قانونيين ويواجهون خطر الاعتقال والاحتجاز والترحيل. على الرغم من ذلك، فقد أبدى لبنان سخاءً ملحوظاً في استجابته الإنسانية لتلبية احتياجات اللاجئين السوريين. وقد استفاد اللاجئون من المساعدة المقدمة من الحكومة والمجتمعات المضيفة والمفوضية والعديد من الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى.

لكن في أوائل عام 2015، ونظراً إلى الاستنزاف الحاصل على مستوى البنية التحتية والاقتصادية في البلاد جرّاء هذا العدد الكبير من اللاجئين، اعتمدت الحكومة شروطاً وقيوداً جديدة مختلفة لتنظيم الدخول والإقامة، ما أدى إلى انخفاض حاد في عدد السوريين الداخلين إلى البلاد وصعّب على المقيمين تجديد إقامتهم.

من نساعد

بحلول 31 ديسمبر 2016، كان هنالك أكثر من 1.011 مليون لاجئ سوري مسجل لدى المفوضية في لبنان، ثلاثة أرباعهم تقريباً من النساء والأطفال. بالإضافة إلى ذلك، هناك حوالي 22,000 لاجئ وطالب لجوء من جنسيات أخرى في لبنان، معظمهم من العراقيين. يعيش غالبية هؤلاء اللاجئين في مساكن مستأجرة في بيروت وضواحيها. وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة، إلا أنه من المسلّم به عموماً أن ثمة الآلاف من الأشخاص الذين يفتقرون إلى جنسية معترف بها في لبنان، والمشكلة آخذة في الازدياد. ثمة خطر في أن يجد اللاجئون الشباب أنفسهم عديمي الجنسية في حال لم يتمكنوا من إثبات حقهم في الجنسية السورية من خلال آبائهم السوريين. كما يجوز أن ينقل الأشخاص عديمو الجنسية وضعهم هذا إلى أطفالهم.

ومع تفاقم أزمة اللاجئين السوريين وتزايد الضغوط على الاقتصاد والبنية التحتية في لبنان، خصصت المفوضية المزيد من الموارد لمساعدة المجتمعات المضيفة المتضررة. ففي السنوات الأخيرة، قدمت مساعدات بقيمة حوالي 153 مليون دولار أمريكي إلى كل من الحكومة والمجتمعات اللبنانية المتضررة والأسر والأفراد الأكثر ضعفاً. وقد تمّ تنفيذ برامج المساعدة هذه في أكثر من 280 محلّة ومن خلال المؤسسات الحكومية، بما فيها مدارس ومستشفيات ومراكز اجتماعية.

كيف نساعد

تتاون المفوضية بشكل وثيق مع الحكومة اللبنانية والعديد من الشركاء الوطنيين والدوليين الآخرين لتوفير الحماية والمساعدة للاجئين والمجتمعات المحلية اللبنانية والأشخاص عديمي الجنسية المتضررين جرّاء الأزمة.

لمحة عامة

باشرت المفوضية عملها في عام 1951 إثر إنشائها من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل توفير الرعاية للاجئين. وهي قد أنشأت أول مكتب لها في لبنان في عام 1964. أما اليوم، فهي تضمّ حوالي 10,800 موظف وطني ودولي، يعملون في 128 بلداً في جميع أنحاء العالم لمساعدة نحو 65 مليون شخص مشمولين باختصاصها، بما في ذلك لاجئون ونازحون وأشخاص عديمو جنسية.

الحماية

يتمثل جوهر ولاية المفوضية بتوفير الحماية للنازحين و/أو الأشخاص عديمي الجنسية. وهي تضطلع بواجباتها في مجال الحماية بعدة طرق مختلفة، بما في ذلك العمل مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين لضمان احترام حقوق اللاجئين الإنسانية الأساسية وتمكينهم من الوصول إلى إجراءات لجوء منصفة وفعالة وعدم إعادتهم قسراً إلى أي إقليم تكون فيه حياتهم أو حريتهم عرضة للخطر. وتعزّز المفوضية كلاً من الحماية القانونية والمادية للاجئين مع التركيز بشكل خاص على الاحتياجات الخاصة بالنساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

تحديد صفة اللاجئ

تقضي عملية تحديد صفة اللاجئ بالنظر في ما إذا كان الشخص الذي تقدم بطلب اللجوء أو أعرب عن حاجته إلى الحماية الدولية هو حقاً لاجئ بموجب التعريف المعمول به. في لبنان، تجري المفوضية مقابلات فردية مع اللاجئين السوريين الذين يواجهون شواغل حماية استثنائية والذين قد يحتاجون إلى إعادة التوطين في بلد ثالث. أما بالنسبة إلى طالبي اللجوء من جنسيات أخرى غير السورية، فتقوم المفوضية أيضاً بمقابلات مماثلة من أجل تحديد احتياجاتهم إلى الحماية الدولية والحلول الدائمة.

الحلول الدائمة

تقتصر الحلول الدائمة المتاحة أمام اللاجئين في لبنان على العودة الطوعية إلى الوطن عند سماح الظروف بذلك وإعادة التوطين للحالات ذات الاحتياجات الخاصة في مجال الحماية أو غيرها من الاحتياجات التي لا يمكن تلبيتها في لبنان. ويتلخص موقف الحكومة في هذا الصدد برفض الاندماج المحلي كخيار في لبنان. تقدم المفوضية المشورة إلى الأشخاص الذين يقررون العودة طوعاً إلى بلدهم أو الانتقال بمبادرة شخصية إلى بلدان ثالثة. وخلال الفترة الممتدة بين عام 2011 وديسمبر 2016، أحالت المفوضية ملفات أكثر من 64,000 لاجئ من لبنان. وقد تم تسجيل أكثر من 40,000 حالة مغادرة خلال الفترة نفسها.

الخدمات القانونية

يوفر موظفو المفوضية والشركاء المعنيون بالحماية في جميع أنحاء لبنان مجموعة من الخدمات القانونية للاجئين، بما في ذلك التوعية وتقديم المشورة القانونية الفردية والتمثيل القانوني أمام الهيئات الإدارية والمحاكم. أما مجالات المساعدة الرئيسية فتتصل بتجديد الإقامة وتسجيل الولادات وتسجيل الأحوال المدنية ومنع حالات انعدام الجنسية وتوفير الدعم للمحتجزين.

منع حالات انعدام الجنسية وخفضها

على الرغم من عدم توافر إحصائيات دقيقة، تشير التقديرات إلى وجود آلاف الأشخاص الذين يفتقرون إلى جنسية معترف بها في لبنان، والمشكلة آخذة في الازدياد. كما أن الأشخاص عديمي الجنسية ينقلون وضعهم إلى أطفالهم. هنالك ثلاثة أسباب رئيسية لانعدام الجنسية في لبنان: (1) أسباب تاريخية (الاستبعاد من إحصاء التعداد السكاني الوطني في عام 1932)؛ (2) أسباب تشريعية (الثغرات التي تحرم بعض الأشخاص من الجنسية)؛ (3) أسباب إدارية (عدم القدرة على تقديم دليل يثبت الحق في المواطنة). إن عواقب انعدام الجنسية شديدة الخطورة. وهي تشمل عدم إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة، مثل التعليم والرعاية الصحية، وعدم القدرة على السفر أو الزواج أو العمل بصورة قانونية بسبب الافتقار إلى الوثائق الرسمية. كما أن الأشخاص عديمي الجنسية لا يتمتعون بالحقوق السياسية الأساسية، مثل التصويت أو الترشح للمناصب العامة. بالإضافة إلى حملات التوعية العامة، يتم إسداء المشورة للأهل بشأن الخطوات الواجب اتخاذها لتسجيل ولادة أطفالهم. كما تتعاون المفوضية مع الحكومة والمجتمع المدني من أجل تبسيط الإجراءات ومواءمة الممارسات الإدارية ودعم التغييرات في قانون الجنسية اللبناني لضمان، على سبيل المثال، قدرة الأمهات على إعطاء جنسيتهن لأطفالهن.

منع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والتصدي له

يتم تنفيذ أنشطة معينة لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والتصدي له بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية. كما تتعاون المفوضية بشكل وثيق مع الحكومة من أجل مكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، لا سيما مع مرافق الخدمات الاجتماعية وقوى الأمن والأجهزة القضائية. يتم تقديم الخدمات الرامية إلى منع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والتصدي له في جميع أنحاء لبنان، بما في ذلك: تقديم المشورة؛ توفير الملاجئ الآمنة؛ تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والطبي والقانوني. كما تسعى المفوضية إلى دعم المؤسسات المحلية والوطنية في هذا المسعى وإشراك الرجال والفتيان في منع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والتصدي له.

حماية الطفل

ثمة مجموعة من البرامج والخدمات والأنشطة التي تهدف إلى مساعدة الأطفال اللاجئين المعرضين للعنف أو الناجين منه. وهي تشمل: عمليات التحديد السريع والإحالة الآمنة، بما في ذلك من قبل المؤسسات العامة، إلى الخدمات النفسية والاجتماعية والطبية والقانونية؛ وتعزيز قدرات اللاجئين والعاملين الميدانيين للاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الأطفال، لا سيما تعزيز الالتحاق بالتعليم.

الحماية المجتمعية

تسعى المفوضية والمنظمات الشريكة إلى ضمان حصول المجتمعات المحلية واللاجئين على القدر الكافي من الدعم والمعلومات للحفاظ على سلامتهم ورفاههم وتمكينهم من الاضطلاع بقدر أكبر من المسؤولية تجاه أنفسهم وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية. وبذلك تصبح المجتمعات المحلية أقل اعتماداً على المساعدات الخارجية. تؤمّن المفوضية والمنظمات الشريكة الدعم لأكثر من 88 مركزاً للتنمية المجتمعية ومركز خدمات إنمائية (وزارة الشؤون الاجتماعية). تقدم هذه المراكز خدمات مختلفة إلى اللاجئين والمجتمعات اللبنانية، بما في ذلك تقديم المشورة والتدريب على المهارات والأنشطة الترفيهية وجلسات التوعية (كالتوعية على أهمية النظافة الصحية وحملات العودة إلى المدرسة). في عام 2016، شارك حوالي 77,000 شخص في أنشطة المراكز المجتمعية. كما تشرك المفوضية أكثر من 500 متطوع في مجال التوعية من اللاجئين والمجتمعات المضيفة في جميع أنحاء لبنان؛ وهم يقدمون معلومات محدثة عن الخدمات المتاحة إلى مجتمعاتهم وينقلون الملاحظات والتعليقات عن الاحتياجات والحلول إلى المفوضية والشركاء.

التواصل مع المجتمعات المحلية

تسعى المفوضية والمنظمات الشريكة إلى ضمان ليس فقط مشاركة الأشخاص المشمولين باختصاصها في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وإنما حصولهم أيضاً على المعلومات اللازمة لضمان حمايتهم وقدرتهم على الوصول إلى الخدمات المنقذة للحياة. يمكن الوصول إلى المعلومات من خلال أدوات مختلفة، وذلك لضمان توافرها لمن هم في أمس الحاجة إليها والأشخاص المقيمين في المناطق النائية. وتشمل هذه الأدوات أشرطة فيديو ونشرات وملصقات إعلامية في مراكز الاستقبال ومراكز التنمية المجتمعية ومراكز الخدمات الإنمائية وموقعاً إلكترونياً للاجئين (www.refugees-lebanon.org) وأسئلة وأجوبة وخطوطاً ساخنة.

بالإضافة إلى ذلك، يتلقى اللاجئون المعلومات ويتشاركونها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بما في ذلك صفحات الفيسبوك المنشأة لكل من جبل لبنان والشمال والجنوب، والتي يديرها متطوعون بدعم من المفوضية. ونظراً إلى أن معظم اللاجئين يفضلون التواصل عبر الهاتف، يتم تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بقضايا معينة، مثل المساعدات الأساسية وحملة العودة إلى المدرسة، عن طريق الرسائل النصية القصيرة. كما يتم إطلاعهم على أبرز المستجدات بشأن السياسات والأخبار المهمة والمواد الإعلامية الجديدة من خلال جهات اتصال وتنسيق مجتمعية، مثل المتطوعين في مجال التوعية والممثلين المحليين والشركاء والمرشدين الاجتماعيين التابعين لوزارة الشؤون الاجتماعية.

توزيع بطاقات الصراف الآلي للمساعدات الشتوية في جبل لبنان © المفوضية / سارة هويباك

تلبية الاحتياجات الأساسية

غالباً ما يصل اللاجئون الفارون من النزاع مع موارد قليلة أو حتى معدومة. بالإضافة إلى ذلك، وبعد مرور ست سنوات على الحرب، فقد استنفد العديد من اللاجئين السوريين في لبنان الموارد القليلة التي كانوا يملكونها وباتوا يعتمدون بشكل متزايد على المساعدات المقدمة من المفوضية وشركائها. قد تتراوح هذه المساعدة بين تقديم قسائم نقدية وبطاقات صراف آلي - للمساعدة على تسديد الإيجار أو شراء الطعام والوقود والملابس الشتوية – ومجموعات مستلزمات لإصلاح المساكن في أعقاب العواصف أو توفير خزانات مياه ومرافق للصرف الصحي في المخيمات والمجمّعات العشوائية. يتم استهداف الأسر الأكثر ضعفاً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية كما يتم تزويد اللبنانيين المحتاجين بأنواع مختلفة من المساعدة إذ تظهر الدراسات أن بعض أكبر تجمّعات اللاجئين في لبنان إنما تقع في المناطق الأشدّ فقراً.

المساعدات النقدية

تسمح بطاقات المساعدات النقدية للأسر اللاجئة باتخاذ القرار بشأن احتياجاتها وأولوياتها العاجلة وأن تنفق المال وفقاً لذلك. كما تسمح هذه البطاقات للاجئين بالمساهمة في الاقتصاد المحلي من خلال الشراء مباشرة من التجار المحليين. وبحلول نهاية عام 2016، كان قد تم دعم حوالي 30,000 أسرة سورية لاجئة ضعيفة من خلال تزويدها بمساعدة نقدية شهرية متعددة الأغراض؛ كما تمت مساعدة أكثر من 70 في المئة من الأسر اللاجئة خلال أشهر الشتاء الخمسة لتغطية الاحتياجات الإضافية التي قد تترتب عن سوء الأحوال الجوية.

الدعم الصحي والنفسي

قد تتأثر صحة اللاجئين بسبب التجارب العصيبة والصدمات التي يواجهونها في بلدهم الأصلي وأثناء رحلات فرارهم، فضلاً عن المضاعفات الناجمة عن الأوضاع السيئة التي يعيشها معظمهم خارج بلدهم. إن الرعاية الصحية في لبنان مخصخصة إلى حد كبير ومكلفة جداً. وبما أن المفوضية والمنظمات الشريكة لا تستطيع تلبية سائر احتياجات الرعاية الصحية، تمنح خطة المفوضية لعام 2016 الأولوية لحالات التوليد وحالات الطوارئ المنقذة للحياة في الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية والثانوية. كما تواصل بالمفوضية تقديم الدعم المباشر إلى نظام الصحة العامة الوطني من خلال تمويل عملية توظيف 50 عامل في وزارة الصحة العامة وممرضة وقابلة في مراكز الرعاية الصحية الأولية.

تركز الخدمات الأساسية على الرعاية الصحية الإنجابية والخدمات المقدمة إلى الأطفال الرضع والأطفال الصغار والرعاية الصحية النفسية. ونظراً إلى ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية من المستوى الثاني والثالث (أي الاستشفاء)، لا تتمكن المفوضية من توفير الدعم المالي إلا للعلاجات المنقذة للحياة والحالات الطارئة. ففي مثل هذه الحالات، تتم تغطية 75 إلى 90 في المئة من مجموع تكاليف الرعاية الطارئة المنقذة للحياة وحالات التوليد.

التعليم

يفتقر عشرات الآلاف من الأطفال السوريين إلى التعليم الجيد. يتم تقديم الدعم المالي وغير ذلك من أشكال الدعم إلى وزارة التربية والتعليم العالي لضمان إمكانية التحاق الأطفال اللاجئين بالمدارس الرسمية. كما يتم توفير الدعم للحصول على التعليم الثانوي والمهني، فضلاً عن المنح الدراسية للتعليم العالي. وتساعد المفوضية أيضاً على تحديد وإحالة الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة من أجل إدراجهم في برنامج التعليم المكثّف والأنشطة الأخرى التي تعدّ الأطفال للتمكن من الالتحاق في نهاية المطاف بالتعليم الرسمي والجيد المعتمد من قبل الحكومة. كما يتلقى الأهل الدعم لضمان تسجيل أطفالهم. وخلال فترة الدراسة، يحصل الطلاب على الدعم لإنجاز الواجبات المنزلية من خلال متطوعين يعمدون أيضاً إلى التنسيق مع العاملين في المدارس من أجل معالجة القضايا التي قد تساعد على استبقاء الأطفال في المدرسة، مثل المضايقات والتنمر والعقاب الجسدي.

المأوى والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

لا توجد أي مخيمات رسمية للاجئين في لبنان، وذلك تماشياً مع سياسة الحكومة. يعيش اللاجئون السوريون في أكثر من 2,125 تجمعاً وموقعاً في

مختلف أنحاء البلاد. وتعمل المفوضية والوكالات الشريكة على تلبية الاحتياجات المتصلة بالإيواء من خلال أنواع عدة من الدعم، بما في ذلك: إعادة تأهيل الملاجئ المتدنية المستوى؛ وتوفير حلول إيواء ذات جدران ليّنة للمخيمات الصغيرة؛ وتعزيز إمكانية الوصول في المخيمات وحماية المساكن من الفيضانات والحرائق من خلال أنشطة تحسين الموقع مع التركيز على الأشخاص الذين يعيشون في مساكن غير آمنة في مخيمات عشوائية ومرائب للسيارات ومستودعات وسقائف ومبان غير مكتملة. وقد أثر الضغط الإضافي على البنية التحتية الناجم عن تدفق اللاجئين بشكل حاد على شبكات المياه والصرف الصحي في أنحاء كثيرة من لبنان. فإلى جانب تحسين إمكانية الوصول إلى المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية، تهدف المفوضية إلى تعزيز ممارسات النظافة الصحية الجيدة. وتشمل التدخلات في هذا الصدد تنفيذ نظم إمدادات مياه متوسطة وكبيرة الحجم لزيادة إنتاج المياه من خلال إنشاء آبار ونظم تخزين وشبكات توزيع جديدة؛ وإجراء اختبارات وفحوصات شاملة لجودة المياه؛ وتحديد موارد المياه المستدامة؛ وتصميم النظم المستدامة؛ والقيام بأنشطة متكاملة لتعزيز النظافة الصحية.

مجموعة من العمال أثناء توصيل أنابيب كجزء من مشروع دعم إمدادات المياه في قب الياس في البقاع © المفوضية / مارتن دوديك

الدعم المؤسسي والمجتمعي

لا شك في أن السخاء الذي أبداه لبنان بتوفيره الملاذ لأكثر من مليون لاجئ سوري قد كبّد كلاً من البلاد والشعب تكلفة هائلة. وإدراكاً منها لهذا الجهد، خصصت المفوضية، على مدى السنوات الماضية، نسبة متزايدة من ميزانيتها الإنسانية لدعم المؤسسات اللبنانية والمشاريع التي تفيد كلاً من المجتمعات المحلية واللاجئين. فحتى هذا التاريخ، يبلغ حجم الدعم المؤسسي والمجتمعي المقدّم من المفوضية في لبنان 166.5 مليون دولار أمريكي، من بينها 108 ملايين دولار أمريكي للمؤسسات الحكومية و58.5 مليون دولار أمريكي للبلديات والمجتمعات المضيفة. ويمرّ هذا الدعم المؤسسي عبر أربع وزارات حكومية هي: وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة العامة ووزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الداخلية والبلديات. كما يساعد التمويل في توفير مدخلات معينة مثل عمليات التوظيف والتدريب وبرامج بناء القدرات والمعدات الجديدة والأدوية وما إلى ذلك.

التنسيق المشترك بين الوكالات

تتشارك المفوضية مع وزارة الشؤون الاجتماعية في قيادة الاستجابة المشتركة بين الوكالات للتصدي لأزمة اللاجئين، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الوزارات الأخرى وحوالي 95 جهة إنسانية فاعلة، بما في ذلك وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية محلية ودولية. تندرج هذه الاستجابة ضمن خطة لبنان للاستجابة للأزمة (LCRP) التي تشمل برنامجاً لتحقيق الاستقرار بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن خلال الاجتماعات المنتظمة وتبادل التحليلات المشتركة للبيانات التي يتم جمعها بشكل مشترك من قبل الشركاء، تسعى المفوضية مع شركائها إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في العمل والحد من الازدواجية في تنفيذ البرامج الإنسانية.

شركاء المفوضية بموجب اتفاقيات شراكة في مشاريع

مؤسسة أبعاد – مركز الموارد للمساواة بين الجنسين؛ جمعية عدل ورحمة؛ مركز الأجانب في كاريتاس لبنان؛ اللجنة الدولية لتنمية الشعوب؛ منظمة "كونسيرن" العالمية، أيرلندا؛ المؤسسة الدولية للإسكان التعاوني، الولايات المتحدة الأمريكية؛ مجلس اللاجئين الدنماركي؛ روّاد حقوق؛ جمعية حماية؛ الهيئة الطبية الدولية، المملكة المتحدة؛ المنظمة الدولية للهجرة؛ منظمة الإغاثة والتنمية الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية؛ لجنة الإنقاذ الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية؛ منظمة إنترسوس، إيطاليا؛ منظمة كفى عنف واستغلال؛ الهيئة الوطنية للعمل الشعبي – عامل؛ مؤسسة مخزومي؛ منظمة "ميدير"، سويسرا؛ منظمة أطباء العالم، فرنسا؛ المجلس النرويجي للاجئين؛ منظمة الإغاثة الأولية - مساعدة طبية دولية؛ منظمة الإغاثة والمساعدة الإنسانية؛ مؤسسة رينيه معوض؛ مركز "ريستارت" لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب؛ المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة؛ منظمة التدخل الاجتماعي والإنساني والاقتصادي للتنمية المحلية (شيلد)؛ منظمة أرض الإنسان، إيطاليا؛ منظمة يوتوبيا؛ منظمة الرؤية العالمية؛ شبكة مجموعات شبابية (YNCA)؛ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ برنامج الأغذية العالمي؛ وزارة التربية والتعليم العالي؛ ووزارة الشؤون الاجتماعية.

الشركاء التنفيذيون

وكالة التعاون التقني والإنمائي (ACTED)؛ منظمة العمل على مكافحة الجوع؛ منظمة أكشن إيد للمعونة؛ وكالة السبتيين للتنمية والإغاثة؛ المؤسسة الأمريكية لإغاثة اللاجئين في الشرق الأدنى (أنيرا)؛ الجمعية الإيطالية ARMADILLA؛ رابطة المتطوعين للخدمة الدولية؛ المجلس الثقافي البريطاني؛ منظمة "كير"؛ جمعية مشاريع تقاطع الثقافات؛ منظمة التعاون الدولي؛ الهيئة الائتمانية للفرص الرقمية؛ Dan Church Aid؛ منظمة الأغذية والزراعة؛ مؤسسة النهوض الاجتماعي بالثقافة؛ مجموعة التطوع المدني الإيطالية، لبنان؛ المنظمة الدولية للمعوقين؛ مؤسسة هوميديكا؛ منظمة HWA النمساوية الدولية للإغاثة؛ منظمة العمل الدولية؛ منظمة التأهب الدولي؛ الجمعية الخيرية الأرثوذكسية الدولية؛ الإغاثة الإسلامية؛ الإغاثة اللبنانية؛ الفريق الاستشاري المعني بالألغام؛ المقاصد؛ منظمة إعلام للسلام؛ منظمة "ميدير"، لبنان؛ فيلق الرحمة؛ مؤسسة الرحمة للمعونة والتنمية بالولايات المتحدة؛ أوكسفام؛ المركز البولندي للمساعدات الدولية؛ الصندوق الاستئماني لتعليم اللاجئين؛ المنظمة الدولية للإغاثة؛ مؤسسة الصفدي؛ منظمة "البحث عن أرضية مشتركة"؛ منظمة Social Impact؛ منظمة الإغاثة الإسلامية – فرنسا؛ سوليدار - سويسرا؛ قرى الأطفال إس أو إس؛ منظمة أرض الإنسان – لبنان؛ منظمة توستماسترز الدولية؛ منظمة سيرافيم العالمية؛ اليونسكو؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - الموئل؛ اليونيسيف؛ اليونيدو؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ منظمة الصحة العالمية؛ الأونروا؛ والبنك الدولي.

الجهات المانحة

أستراليا؛ النمسا؛ كندا؛ الدنمارك؛ إستونيا؛ الإتحاد الأوربي؛ فنلندا؛ فرنسا؛ ألمانيا؛ آيسلندا؛ إيطاليا؛ اليابان؛ كوريا؛ الكويت؛ صندوق إنعاش لبنان؛ مالطا؛ هولندا؛ النرويج؛ قطر؛ البرنامج الإقليمي للتنمية والحماية؛ رومانيا؛ المملكة العربية السعودية؛ إسبانيا؛ السويد؛ سويسرا؛ المملكة المتحدة؛ الأمم المتحدة؛ والولايات المتحدة الأمريكية.
جهات مانحة من القطاع الخاص من: كندا؛ إيطاليا؛ هولندا؛ قطر؛ المملكة العربية السعودية؛ السويد؛ سويسرا؛ الإمارات العربية المتحدة؛ المملكة المتحدة؛ والولايات المتحدة الأمريكية.